

معوقات تحقيق المأمول من الثورة

تمر المنطقة العربية والإسلامية بمنعطف محوري في مجال تكوين نظم الحكم وتحديد طبيعة الهوية السياسية لمجتمعات عاشت في الفترة الحديثة تحت ثلاثة أطوار من التخلف: نهاية الحكم العثماني وتأثير الحكم الطوراني على تهميش العنصر العربي، ثم مرحلة الاستعمار، وانتهاء بحقبة الدكتاتوريات العسكرية التي أذنت بالانتهاء.

أولاً تحديد الأولويات ما هو المأمول؟

أظهرت الأحداث وجود فراغ كبيرة في التأسيس الشرعي للتحديات التي تواجه الشعوب المسلمة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها؛ مما أدى إلى انقسام الإسلاميين في موضوع الحاكمية إلى:

- 1- فريق يسعى إلى تكيف نظم الحكم الديمقراطية من خلال تحرير المصطلحات والتقريب بين التراث الإسلامي ومؤسسات الحكم في الغرب،
- 2- فريق آخر يعمل على تأسيس دولة إسلامية على هدي النبوة من مفهوم نموذجي دون مراعاة لمتطلبات المرحلة وتحديات الواقع.
- 3- الجماهير الغفيرة من الباحثين عن نموذج لدولة بديلة تتحلى بالواقعية وتحقق الحد الأدنى من الشرعية وتسعى بالتدرج إلى الرقي في مراتب الكمال.

وبناء على هذه المعطيات تكمن المشكلة الأولى في تحديد ما هو المأمول من الثورة؟

1- هل هو كما تنظر إليه الجماعات السياسية على أنها وسيلة لتمكين حزب أو جماعة أو تيار؟

2- أم المأمول من الثورة إسقاط النظام وتحقيق الحرية، ومن ثم ترك الاختيار للشعب؟

3- أم أن الهدف من الثورة هو إنشاء خلافة راشدة على منهاج النبوة؟

4- أم أن الأحداث قد فتحت المجال لمشروع قومي أو أممي عبر إعادة رسم الخريطة انسياب الجماعات العابرة للحدود؟

5- أم أن الثورة في مجملها تدور في فلك مطالب شعبية بسيطة كالحرية والكرامة والأمن وتحسين الوضع المعيشي؟

ضعف محددات المأمول من الثورة أثر بصورة سلبية على العلاقات البينية داخل الصف الإسلامي، حيث قامت بينهم انقسامات خطيرة تصل إلى حد الاقتتال والتكفير بين من يرضى بالدولة القومية وبتحديد الاستعمار، وبين من يعمل على الأقلمة والانتشار خارج حدود القطر السوري عبر لبنان والعراق، وبين من يعمل على تأسيس دولة إسلامية عالمية لا تعترف بالحدود.

كما أثر على العلاقات مع التيارات الأخرى نظراً لعدم استيعاب ما هو السقف المطلوب، وما هي حدود التعاون التي يمكن أن يلتزم بها الإسلاميون في علاقاتهم مع المجلس الوطني والائتلاف الوطني والتيارات القومية واليسارية والليبرالية، فضلاً عن المنظمات العالمية والقوى الإقليمية والدولية.

ثانياً: ضعف التأصيل الشرعي لمستجدات الواقع

يكمن التحدي الأكبر بالنسبة للقوى الإسلامية في القدرة على الجمع بين الواقع والنص، والتعامل مع متطلبات المرحلة وتطورات الأحداث دون التخلي عن المبادئ، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الجماعات الإسلامية تعاني من معضلات فكرية لا بد من التعامل معها بواقعية لمعالجتها، ومن أبرز هذه الظواهر:

الواقعية السياسية هي: "النظر إلى حقيقة الأمور وجوهرها وغيض الطرف عن السطحيات والظواهر، والتوجه لتحقيق مصلحة الدولة بأقل قدر من الخسائر وأكبر قدر من المكاسب". وعلى هذا الأساس فإن الدافع الأكبر للقوى الدولية في مبادراتها السياسية ينطلق من الرغبة في تعزيز السلطة وتحقيق الأمن بدلاً من المثل العليا أو الأخلاق التي تستخدم عادة كأدوات لتحقيق المصلحة العليا للدولة.

أما بالنسبة للقوى الإسلامية فإن التحدي الأكبر في العمل السياسي يكمن في القدرة على الجمع بين الواقع والنص، والتعامل مع متطلبات المرحلة وتطورات الأحداث دون التخلي عن المبادئ، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الجماعات الإسلامية من معضلات فكرية لا بد من التعامل معها بواقعية لمعالجتها، ومن أبرزها:

1- الفرار من الواقعية نحو المثالية عبر الاندفاع لتأسيس الدولة النموذج دون استيعاب متطلبات التدرج ومقتضيات المرحلة، جهود علماء المسلمين كانت واقعية جداً حيث اتجهت نحو معالجة إشكاليات الشرعية السياسية وليس التأصيل للحكم النموذجي، حيث عالج الماوردي قضية تعدد السلطنة مع وجود الخليفة، وتعامل مع مشكلة ضعف نفوذ الخلفية ووجود سلطات سياسية لا تعترف به ولا تدين بالولاء له، فأسس لذلك من خلال مفهومين مهمين هما: "إمارة التغلب" و"وزارة التفويض"، كما تعامل مع إشكاليات تولي غير المسلمين لمهام إدارية وميز بين الإدارة والحكم وخاصة في مفهوم "السلطة التنفيذية"

2- الفرار من الواقع نحو المستقبل: الاستسلام لسيناريوهات آخر الزمان: بالتزامن مع توجهات جماعية لمطابقة الواقع مع نصوص الفتن والملاحم، وهي ظاهرة تكثر في مراحل الانحطاط عند المسلمين، مثال: سقوط الأندلس، وسقوط بغداد، والغزو البرتغالي للجنوب العربي، بل يبلغ الترددي الفكري عند البعض للعمل على استجلاب آخر الزمان بادعاء المهذوية، وكانت هذه الظاهرة من أكثر عوامل سفك الدماء عبر التاريخ الإسلامي.

3- الفرار من الواقع نحو الماضي: من خلال القراءة الخاطئة للتاريخ: استجلاب نماذج تاريخية غير متطابقة مع الواقع، ومحاولة فرضها على الشعوب، ومن ذلك ما يشوب مفهوم الخلافة من أخطاء فادحة في الفكر الإسلامي المعاصر، حيث يعمل البعض على تأسيس نظام خلافة رشيدة على منهاج النبوة دون الأخذ في الاعتبار ما يشوب ذلك النموذج من إشكاليات في التطبيق، ففي مراحل تاريخية كان هناك ثلاث أنظمة خلافة في آن واحد، وفي معظم التاريخ الإسلامي كان الخليفة ضعيفاً لا سلطة له، ونجحت نظم السلطنة في إنقاذ هذا المنصب الذي أصبح رمزياً أكثر منه واقعياً، وعدم الأخذ في الاعتبار أن الخلافة انقطعت في مراحل متعددة في التاريخ، وأن الخلافة ليست بالضرورة هي الحل.

4- الفرار من الواقع نحو النص، ويقصد به الإفراط في النصية الانتقائية: حيث تقوم مجموعة بوضع أسس ومبادئ للحكم الرشيد وفق فهمهم للنص، واقتباسهم من كتب السلف، ومن ثم عقد

الولاء والبراء واستحلال دماء المسلمين على أساس هذه الاجتهادات غير الملزمة، والتي تؤدي إلى الانفصام عن الواقع السياسي والمحيط الإقليمي.

فجهود علماء السياسة الشرعية عبر التاريخ كانت تتجه نحو معالجة إشكاليات الشرعية السياسية وليس التأصيل للحكم النموذجي، فقد عالج الماوردي قضية تعدد السلطنة مع وجود الخليفة، وتعامل مع مشكلة ضعف نفوذ الخلفية ووجود سلطات سياسية لا تعترف به ولا تدين بالولاء له، فأسس لذلك من خلال مفهومين مهمين هما: "إمارة التغلب" و"وزارة التفويض"، كما تعامل مع إشكاليات تولي غير المسلمين لمهام إدارية وميز بين الإدارة والحكم وخاصة في مفهوم "السلطة التنفيذية".

كما يمكن ملاحظة انحراف خطير لدى جماعات الغلو في تعاملها مع أحاديث آخر الزمان، حيث يعتمد بعضهم إلى القيام بأعمال يهدفون من ورائها إلى تكلف تطبيق نصوص في غير موضعها أو استجلاب مرحلة لم يحن أو انها طلباً لتحقيق: "الخلافة على منهاج النبوة" ضمن توجهات جماعية لمطابقة الواقع مع نصوص الفتن والملاحم، وهي ظاهرة تكثر في مراحل الانحطاط عند المسلمين، مثال: سقوط الأندلس، وسقوط بغداد، والغزو البرتغالي للجنوب العربي، بل يبلغ التردي الفكري عند البعض للعمل على استجلاب آخر الزمان بادعاء المهدوية، وكانت هذه الظاهرة من أكثر عوامل سفك الدماء عبر التاريخ الإسلامي.

وعلى الصعيد نفسه يرتكز طرح الكثير من الإسلاميين على استجلاب نماذج تاريخية غير متطابقة مع الواقع، ومحاولة فرضها على الشعوب، ومن ذلك ما يشوب مفهوم تأسيس الخلافة من أخطاء فادحة في الفكر الإسلامي المعاصر، حيث يعمل البعض على إقامة نظام خلافة راشدة دون الأخذ في الاعتبار ما يشوب ذلك النموذج من إشكاليات في التطبيق، ففي مراحل تاريخية كان هناك ثلاث أنظمة خلافة في آن واحد، وفي معظم التاريخ الإسلامي كان الخليفة ضعيفاً لا سلطة له، ونجحت نظم السلطنة في إنقاذ هذا المنصب الذي أصبح رمزياً أكثر منه واقعياً، وعدم الأخذ في الاعتبار أن الخلافة انقطعت في مراحل متعددة في التاريخ، وأن الخلافة ليست بالضرورة هي الحل.

ومن مكامن الخلل كذلك قيام بعض الجماعات بوضع أسس ومبادئ للحكم الرشيد وفق فهمهم للنص، واقتباسهم من كتب السلف، ومن ثم عقد الولاء والبراء واستحلال دماء المسلمين على أساس هذه الاجتهادات غير الملزمة، والتي تؤدي إلى الانفصام عن الواقع السياسي والمحيط الإقليمي.

ويبدأ الحل من الوعي بأن إحداث التغيير يعقبه تحد أكبر وهو طرح البديل، ويبدو أن الحركات الإسلامية قد قصرت دون تحقيق ذلك في القرن العشرين، وهي لا تزال قاصرة دون تحديده في هذه المرحلة الحاسمة من التحول البنيوي للعالم العربي.

ولتفسير هذه الظاهر المقلقة؛ يمكن اللجوء إلى نظرية هابرماس والتي يطلق عليها نظرية: "المجال العام"، إذ إن الحاجة إلى النظام البديل بعد الثور هي عنصر الحسم، وعندما عجزت الحركات الإسلامية عن طرح البديل الناضح المستوعب لمقتضى التحولات والتحديات بادرت جهتان لملء المجال العام بأطروحاتها، وهي: الفكر المتطرف المغالي في نظرتة للدولة الإسلامية وسبل إقامتها من جهة، والتيار العلماني الذي عقد تحالفات مصيرية مع الغرب لفرض أجندته عبر خلط الأوراق والتخويف من النفوذ الديني.

ولمعالجة هذه الظاهرة في الثورة المعاصرة لا بد من بذل جهود كبيرة لتعزيز الوعي السياسي من خلال الدمج ما بين التراث الإسلامي من جهة والنظريات الأمنية والسياسية من جهة أخرى.

ثالثاً: المعوقات السياسية

1- اضمحلال معالم الهوية السياسية للنظم الجمهورية مع غياب البديل: (النظرية القومية اليسارية، الحزب الحاكم، الحاكم العسكري الانقلابي، والجيش ومؤسسة الأمن) نحن نعيش الآن آخر مراحل الدولة الفاشلة وبداية مرحلة الدولة البديل، متمثلاً في سقوط الجيوش الليبية والمصرية واليمنية والعراقية والسورية، وتغلب الميليشيات الطائفية والإثنية العابرة للحدود

2- فشل القوى السياسية في التوافق على مشروع سياسي وطني نظراً لاحتدام معركة الهوية وعدم قدرة أي من الأطراف الفاعلة على حسمها.

3- تصاعد نبرة الاستقطاب الطائفي والإثني وهيمنة الشبكات الراديكالية العابرة للحدود إثر مبادرة الإدارة الأمريكية بتمكين الجماعات الإثنية والطائفية من تولي حكم العراق عام 2003، حيث دمر الاحتلال الأمريكي الجيش العراقي واستعاض عنه بسياسة شرعنة الميليشيات العسكرية الخارجية عن القانون (وهي سياسة قديمة عمرها آلاف السنين)، بحيث يتم اللجوء إلى قوى إثنية أو قبلية أو طائفية خارجة عن القانون وتدمج مع الترتيبات الجديدة لتصبح جزءاً من المنظومة الجديدة، ففي المرحلة الأولى تم استيعاب البيشمركة، ومنظمة الثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامي وضخه بكميات كبيرة من المال والسلاح، وفي المرحلة الحالية تقوم الإدارة الأمريكية بشرعنة حزب العمال الكردستاني، و عصائب الحق، وحزب الله العراقي، وحزب الله اللبناني، فضلاً عن الحوثيين في اليمن، وهي مقدمات اللامركزية أو الحكم الفيدرالي الذي تعمل على تحقيقه القوى الغربية ويقوم على نمطين من المحاصصة في أن واحد: تقسيم في مركز السلطة على النمط العراقي واللبناني، وتعزيز نظم الإدارة المحلية في مناطق الأقليات. ومن الجدير التنبيه إلى أن الأقليات الدينية والإثنية والطائفية كيانات سياسية ذات سيادة واستقلالية أو نظم إدارة وحكم ذاتي، ولهم أحزاب سياسية وميليشيات مسلحة على أساس طائفي، بينما لا يتمتع السنة بأي من هذه المميزات.

4- غياب الجهة المركزية الناعمة للحراك الثوري، وعدم القدرة على تفعيل نشاط القوى المجتمعية غير المنظمة، والتي أخذت تتحرك في تيارات متباينة واتجاهات مختلفة لحماية مجموعاتها أو العمل على تحقيق المصلحة العامة.

5- التنافس الإقليمي والدولي حيث تتنازع المنطقة مشاريع متعددة؛ أبرزها:

= المشروع الطائفي الفارسي الذي يبسط هيمنته على محور طهران-بغداد-دمشق-بيروت،

= مشروع الردة على الربيع العربي ويضم محور السعودية-الإمارات-مصر

= مشروع تمكين القوى المجتمعية الجديدة تركيا-قطر

= مشروع تمكين الأقليات الذي يعمل الغرب جاهداً على تحقيقه.

6- غياب النظرية الأمنية الناضجة في التعامل مع التحديات المحلية والإقليمية والدولية،

حيث تعجز القوى الفاعلة عن بناء مشروع سياسي ناضح ونظرية أمنية متينة وصياغة

هوية وطنية بديلة.

رابعاً: المعوقات الجيوسياسية

تنطلق من ثلاثية تقليدية هي: الأرض والدولة والأمة، وتكمن المشكلة في هذا المجال من خلال المعوقات التالية:

1- إشكالية المكان: الذي تشغله الوحدة السياسية، حيث تتجه الأزمة السورية نحو الانسياب (Regional spillover)، فأكثر من نصف الشعب السوري أصبحوا لاجئين في الخارج، وجميع المقوى المجاورة لم تعد تؤمن بالحدود، وعلاقة المحافظات بالمركز قد انقطعت نظراً لتركز النظام في دمشق.

2- إشكالية النظام البديل: النظام السياسي القائم على الموقع الجغرافي ومصادر الثروة
3- إشكالية الرجوع للأمة: كمستودع للإجماع السياسي، حيث تهيمن القوى الإقليمية والدولية على المشهد السياسي، في حين يضمحل نفوذ القوى الشعبية وتأثيرها نظراً لتحويلها إلى عامل متأثر بعد أن كانت فاعلة في بداية الثورة، وذلك نتيجة حتمية للاعتماد على التمويل الخارجي والذي بدا للوهلة الأولى على أنه مصدر قوة ثم تحول إلى نقطة ضعف إذ إن القوى الخارجية بدأت تستخدم التمويل كآلية لفرض أجنداتها ورؤاها، وتصفية حساباتها فيما بينها وإذكاء التنافس الإقليمي دون النظر إلى الحالة الإنسانية المروعة للشعب السوري، وكذلك هو الحال بالنسبة للتسليح الخارجي.

ويدفع ذلك باتجاه الانطلاق على إعادة بناء الدولة من خلال نظريات: "العقد الاجتماعي"، التي ترى أن السلطة في حقيقتها هي عقد بين الدولة والمجتمع. ولعل الصيغة الأمثل لتأسيس منظومة سياسية رشيدة هي العمل على جمع العوامل المشتركة لدى أكبر عدد من المجموعات السكانية فيما يحقق المصلحة العامة ويجلب الأمن والاستقرار للدولة ولجيرانها، وذلك من خلال استقراء تطبيقات ونماذج الدولة الشرقية التعددية (cosmopolitan) عبر العصور.

وبالنظر إلى التطور البنوي في مسار الثورة السورية خلال السنوات الثلاثة الماضية؛ يمكن تحديد مكامن الخلل في ضعف آليات التعامل الصحيح من مفهوم القوة من منظوره القومي الشامل، ويقصد بها القوة القومية بمعناها الشامل، وتشمل: السكان، والموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي، والتطور التكنولوجي، والإنتاج الصناعي والزراعي، ونظم الحكم ومؤسسات الدولة، ومستوى التسليح، والدعاية والرأي العام.

وبعيداً عن التوسع في عناصر نظريات القوة، فإنه من المهم أن تسعى قوى الثورة إلى حيازة أكبر قدر من مصادر القوة في ممارسة العمل السياسي، والتي يمكن تلخيصها في:

1- امتلاك أدوات الخطاب الإعلامي الذي يساعد على رسم صورة إيجابية للعمل بين المجتمعات،

2- إقامة علاقات تعاون مع مؤسسات الإعلام الإقليمية والدولية، وكسب تعاطفها، وتشجيع الكوادر للمساهمة الإعلامية وتوفير التدريب اللازم لهم للقيام بذلك.

3- تنمية الموارد المالية عبر تأطير وتنظيم قطاعات الإنتاج المحلي والمساعدات الخارجية غير المشروطة.

4- استعادة الزخم الشعبي الذي مارس دوراً أساسياً في إشعال الثورة قبل عسكرتها.

5- صياغة رؤية للتعاون مع مختلف القوى السياسية الفاعلة، ومع مؤسسات المجتمع المدني، ومع الفعاليات والقوى المجتمعية للعمل في نقاط الاتفاق.

6- ضخ الدماء الجديدة الشابة في المسار السياسي لضمان استمراريته، فعلى الرغم من ظهور التيارات الإسلامية بصورة فاعلة في المعترك السياسي إلا أن ذلك الظهور قد تزامن مع ظهور قصور كبير في تشكيل صياغة لكيان الدولة وأدوات الإدارة والحكم، مما يفرض عليها أن تبادر إلى مراجعة بناها الفكرية ومبادئها وتسويق رؤاها بصورة مبسطة تضمن الانتشار الشعبي.

7- تعزيز الموارد المعلوماتية التي تسهم في قراءة الواقع وتقييم المرحلة ومعرفة مكامن الخلل لدى الخصم، ومن ثم التعامل مع المستجدات بمهنية واحتراف، ولتحقيق ذلك فإنه من المهم تأسيس مراكز إمداد بحثية ومعلوماتية، وأجهزة الرصد والبحث العلمي.

خامساً: المعوقات الحركية

في الوقت الذي يحارب فيه الإسلاميون مفهوم إقصاء الدين عن السياسة، إلا إن الكثير منهم يمارس عملية الفصل على أرض الواقع، ومن أهم مكامن القصور في مفهوم الدولة البديلة:

- 1- عدم استيعاب الإسلاميين لمكانهم الطبيعي في خارطة القوى السياسية في العالم العربي والإسلامي.
- 2- تعامل الفرقاء مع الثورة السورية باعتبارها عنصر الحسم في معركة الاستقطاب بالشرق الأوسط.
- 3- غياب التخطيط الإستراتيجي لآليات التعامل مع الإقليم والعالم.
- 4- غياب الرؤية الأمنية للتعامل مع دول الجوار ومنع امتداد الأزمة إليها؛ إذ كلما كانت النظرية الأمنية ناضجة ومستوعبة للمخاوف الإقليمية والدولية كلما خفت وتيرة التدخلات الخارجية.

ولتحقيق ذلك فإنه لا بد من تعزيز الاحترافية لدى القوى الإسلامية في ممارسة العمل السياسي، والمتمثلة في تنمية المهارات وتعزيز التخصص، والتأسيس لنظرية أمنية تنطلق من الثوابت الشرعية، تدمج ما بين التراث الإسلامي من جهة والنظريات الأمنية والسياسية من جهة أخرى.

ولتفسير هذه الظاهر المقلقة؛ يمكن اللجوء إلى نظرية هابرماس والتي يطلق عليها نظرية: "المجال العام"، إذ إن الحاجة إلى النظام البديل بعد الثور هي عنصر الحسم، وعندما عجزت الحركات الإسلامية عن طرح البديل الناضح المستوعب لمقتضى التحولات والتحديات بادرت جهتان لملاء المجال العام بأطروحاتها، وهي: الفكر المتطرف المغالي في نظرتة للدولة الإسلامية وسبل إقامتها من جهة، والتيار العلماني الذي عقد تحالفات مصيرية مع الغرب لفرض أجندته عبر خلط الأوراق والتخويف من النفوذ الديني.

ولمعالجة هذه الظاهرة في الثورة المعاصرة لا بد من بذل جهود كبيرة لتعزيز الوعي السياسي من خلال الدمج ما بين التراث الإسلامي من جهة والنظريات الأمنية والسياسية من جهة أخرى.

العامل الأكبر في سرقة الجهود هو غياب الرؤية الأمنية لمشروع الدولة من منظور إقليمي، ولذلك فإنه من الضروري وضع مبادئ للتعامل الإقليمي وفق نظرية القلب والحافة، إذ إن جميع الدول المجاورة لديها فلسفة أمنية، وهو ما يعطي الثورة هوية وشخصية اعتبارية في المعادلة الإقليمية.